منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

الهدنة الأممية في اليمن..
إحراز تقدم أم انهيار وشيك!

الهدنة الأممية في اليمن..
إحراز تقدم أم انهيار وشيك!

ورقة مقدمة من منتدى مجال

محرم 1444هـ / أغسطس 2022م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

مقـــدمة

أعلـنَ المبعـوث الأممـي إلى اليمـن «هانـس غروندبـرغ» أنَّـه تـم التوافـقُ عـلى تمديدِ الهدنـة المبرمـة برعايـةٍ أمميـة لمـدة شـهرين إضافيـين، تبـدأ مـن 2 أغسـطس 2022م وحتـى 2 أكتوبـر المقبـل؛ وفقًـا للـشروط نفسـها، ويتضمـن هـذا التمديـدُ التزامًـا مـن قبـل الأطـرافِ بتكثيـف جهـود التفـاوض للوصـولِ إلى اتفـاقِ هدنـةٍ موسَّـع في أسرع وقـتٍ ممكـن.

بيـانُ المبعـوث الأممـي أكـد أنَّ مقـترح الهدنـة الموسـع سـوف يفسـح المجـالَ أمـام التوصـلِ إلى آليـةٍ شـفافةٍ وفعَّالـةٍ متفـق عليهـا تفـضي إلى صرف ودفـع رواتـب موظفي الخدمـة المدنيـة والمتقاعديـن المدنيـين بشـكلٍ منتظم، وفتـحِ الطرق في تعـز ومحافظات أخـرى، وتسـييرِ المزيـدِ مـن رحـلاتِ السـفر مـن وإلى مطـار صنعـاء، وتوفـيرِ الوقـود وانتظـامِ تدفقـه عـبرَ موانـئ الحديـدة. بالإضافـة في هـذا الشـأن أيضًـا إلى تهيئـةِ الأجـواء الملائمـة للتفـاوض عـلى وقـف إطـلاقِ نـارٍ شـامل، وعـلى القضايـا الإنسـانية والاقتصاديـة، وللتحضـيرِ لاسـتئنافِ العمليـة السياسـية بقيـادةِ اليمنيـين أنفسـهم تحـت رعايـةِ الأمـم المتحـدة، للوصـولِ إلى سـلامٍ عـادلٍ ومسـتدام.

وباسـتثناء التقـدمِ المحـرزِ في فتـح مطـار صنعـاء أمـام رحـلات تجاريـة إلى وجهـات محـددة، والسـماحِ بدخـولِ عـددٍ محـدودٍ مـن سـفن المشـتقات النفطيـة إلى ميناء الحديـدة، لاتـزال اسـتحقاقاتُ الهدنـةِ تـراوحُ مكانهـا، فيـما يتعلـق بفتـحِ الطـرق، وتبـادلِ الأسرى، ودفـعِ مرتبـات الموظفـين وغيرهـا، مـا يثـير الكثـيرَ مـن التسـاؤلات حـولَ فـرصِ نجـاحِ وفشـلِ الهدنـة، وهـل سـتمثلُ خطـوةً باتجـاه السـلامِ أم بدايـةً لمرحلـةٍ جديـدةٍ مـن الحـرب.

يتنـاول «منتـدى مجـال» في هـذه الورقـة إمكانيـةَ نجـاحِ التمديـد الجديـد للهدنـة الأمميـة في اليمـن، وهـل مـن الممكـن أن تثمـرَ جهـودُ التهدئـةِ في تحقيـق السـلام، وهـل سـينجحُ المبعـوثُ الأممـي في تمديـدِ الهدنـةِ للمـرة الثالثَـة، أم أنَّهـا مهـددةٌ بالفشـل، ومـا هـي السـيناريوهات المحتملـة!

مســـارات الهدنة

نجحت الأمم المتحدة في 2 إبريل 2022م في إبرامِ الهدنة العسكرية والإنسانية المؤقتة في اليمن لمدة شهرين، التي انتهت في 2 يونيو؛ حيث تضمنت الهدنةُ الأمميةُ خمسةَ بنودٍ أساسيَّةٍ هي:

- وقفُ جميع العمليات العسكريَّة الهجوميَّة البريَّة والجويَّة والبحريَّة داخلِ اليمنِ وخارجه، وتجميدُ المواقعِ العسكريَّة الحالية على الأرض.
- دخولُ 18 سفينةً من سفن المشتقات النفطية خلال شهري الهدنة إلى موانئ الحديدة.
- تشغيلُ رحلتين جويتين تجاريتين أسبوعيًّا من وإلى صنعاء خلال شهري الهدنةِ إلى المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة، وجمهوريةِ مصر العربية.
- فورَ دخولِ الهدنة حيزَ التنفيذ، سوف يدعو المبعوثُ الخاصُّ الأطرافَ إلى اجتماعٍ للاتفاقِ على فتحِ طرقٍ في تعز وغيرها من المحافظات لتيسيرِ حركةِ المدنيين من رجالٍ ونساءٍ وأطفالٍ وتنقلاتهم بالاستفادةِ من الجوِّ الذي تُهيئه الهدنة.
- تعاطي الأطراف مع المبعوثِ الخاصِّ بشأن تلك المقترحات حولَ الخطواتِ القادمةِ نحو إنهاءِ الحرب.

إلا أنَّ «غروندبرغ» أعلنَ في الثاني من يونيو 2022م عن تمديدِ الهدنةِ لشهرين إضافيين وفقَ الشروطِ نفسها، في ظلِ تبادلِ الاتهاماتِ بين أطرافِ الصراع، بارتكابِ الخروقات واستمرارِ التحشيد العسكري، وعدمِ الالتزام بتنفيذِ ما تضَمَّنته الهدنةُ من بنود.

وقبيل انتهاء فترة الهدنة، وصل وفد سلطة عمان إلى العاصمة صنعاء ضمن سياق جهود دولية، لمناقشة القضايا المرتبطة بالهدنة والمقترحات التي طرحها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وكذا المقترحات المتعلقة بمعالجة القضايا الإنسانية والاقتصادية.

وفي الساعاتِ الأخيرة تمكنَ المبعوثُ الخاص، نتيجة لجهودِ الوساطةِ العمانيَّة، من إنقاذ الهدنة؛ حيثُ أعلنَ مساءَ الثاني من أغسطس 2022م عن تمديدها

لشهرين إضافيين، بالرغم من أن الهدنةَ لم تحققْ نجاحًا ملموسًا في تسيير الرحلات إلى القاهرة، إضافة إلى عدمِ تحقيقِ تقدم في ملفات فتحِ الطرقِ وتبادلِ الأسرى وصرفِ المرتبات.

نجاحات وإخفاقات

تُعرف الهدنةُ على أنَّها معاهدةٌ تهدفُ إلى وقفِ الأعمال العدائية خلالَ الحربِ بين الأطراف المتنازعة، ولكنَّها لا تعني نهايةَ الحرب؛ إنَّما هي فقط وقفُ الاقتتالِ لفترةٍ زمنيَّةٍ محددة.

لكن تكمن أهميةُ الهدنةِ في اليمن في أنَّها عملٌ ذو طابعٍ سياسي إلى جانبِ الطابع العسكري، كونها تؤسسُ لتسويةٍ سياسية، وبالتالي فإنَّ تحويلَ الهدنةِ إلى اتفاقٍ سياسي مهمةٌ صعبةٌ تواجه المبعوثَ الأممي؛ لعدةِ عوامل، منها: انعدامُ الثقةِ بين الأطراف، الأجنداتُ المختلفة للفصائل التابعة للتحالف وعدمِ امتلاكها للقرار، بالإضافة إلى حساباتِ وأطماعِ دول التحالف.

لا شكَّ أنَّ الهدنةَ الأممية التي دخلتْ حيزَ التنفيذِ في 2 أبريل 2022 مثلت أولَ اختراقٍ للأممِ المتحدة منذُ بدءِ الحربِ على اليمن في 2015م، وتعدُّ أطولَ فترة هدنةٍ تتوصلُ إليها الأممُ المتحدة؛ حيثُ أسهمت في توقفِ المواجهات العسكرية والضرباتِ الجوية بشكلٍ شبه كلي، ونجحت في تسيير عددٍ من الرحلات التجاريَّة من وإلى مطار صنعاء، وكذا السماح لعددٍ من سفنِ الوقودِ بالدخول إلى ميناء الحديدة.

حققت الهدنةُ نجاحاتٍ في بنود، وفشلت في تنفيذِ بنودٍ أخرى، وسطَ اتهاماتٍ متبادلةٍ بارتكاب الخروقات وعدمِ الالتزام بتنفيذ جميعِ بنودها؛ لكن ما الذي تم تنفيذُه من بنودِ الهدنةِ وما هي البنودُ التي تعثَّرَ تنفيذُها؟ وما هي الأسبابُ؟

الرحلات الجوية

تعثَّر تسييرُ أولِ رحلةٍ تجاريةٍ مدنية من مطار صنعاء الدولي، والتي كان مقررًا أن تنقلَ عشرات المرضى والمسافرين إلى العاصمة الأردنية «عمَّان»، حتى قربِ انتهاءِ مدة الهدنة التي دخلت حيزَ التنفيذ في 2 إبريل 2022م، والتي

نصَّت على تسيير رحلتين جويتين أسبوعيًّا إلى صنعاء، ومنها إلى الأردن ومصر.

وبعد تأخيرٍ طويل، وصلت إلى مطارِ صنعاء أولُ رحلةٍ للخطوط الجوية اليمنية، قادمةً من المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة في 16 مايو 2022م وفقًا للهدنة. وبالتالي نجحتْ الهدنةُ في استئنافِ تسيير رحلاتٍ تجارية ذهابًا وإيابًا بين صنعاء والأردن، ورحلةٍ واحدة يتيمة بين صنعاء والقاهرة، نتيجةَ رفضِ التحالف.

يسعى المبعوثُ الأممي إلى اليمن خلال فترة الهدنة، التي تم تمديدُها مؤخرًا، إلى توسيع الرحلات الجوية التجارية عبرَ مطار صنعاء إلى وجهاتٍ دوليَّة أخرى، إضافة إلى الأردن ومصر.

المشتقات النفطية

أسهمت الهدنةُ الأممية في دخولِ عددٍ من سفنِ المشتقات النفطية، حيث نصَّت على دخول 36 سفينةً إلى الحديدة خلالَ فترتي الهدنة (الأولى والثانية).

وبحسب تقريرِ مكتبِ المبعوث الأممي فقد بلغَ عددُ سفنِ الوقود التي دخلت إلى ميناء الحديدة خلال الفترة من 2 إبريل إلى 21 يوليو 2022م، 26 سفينة تحمل 720,270 طنًّا من المشتقاتِ النفطية. فيما أعلنت شركةُ النفط اليمنية في صنعاء أنَّ عدد سفن الوقود، التي وصلت إلى ميناء الحديدة خلال فترتي الهدنة الأولى والثانية، بلغت 29 سفينةً من أصل 36 سفينةً نصت عليها الهدنة، مؤكدةً أن جميعَ سفنِ الوقود تعرضت للاحتجازِ من قبل التحالفِ منذ إعلان الهدنة، ما أدى إلى تحملها غرامات تأخير.

إلا أنه من المؤكد أنَّ الهدنة قد أسهمت في تخفيفِ حدةِ الأوضاع الإنسانية من خلال توفيرِ جزءٍ من احتياجاتِ السوقِ المحلية من الوقود؛ لكن هذا العددَ من السفن لا يلبي كاملَ الاحتياج.

تعثر فتح الطرق

الهدنةُ الأممية المؤقتة، لم تنجح في التوصلِ إلى اتفاقٍ بشأن فتح الطرق في تعز وغيرها من المحافظات؛ حيث فشلت المفاوضاتُ التي قادها المبعوثُ الأممي

في «مسقط» قبل أسابيع في إحرازِ أي تقدمٍ بخصوص ملفِ فتح الطرقِ كأحدِ البنود الرئيسية في الهدنة، ورغم انعقادِ جولاتٍ من المشاورات في العاصمة الأردنية «عمّان»، بشأن فتح الطرق، إلا أنَّ هذا الملفَّ لا يزالُ متعثرًا.

وفي هذا الصدد، قدمت «صنعاء» مبادرةً لفتح ثلاثِ طرقٍ، في حين اشترطت «الشرعيَّةُ» فتحَ جميعِ الطرقِ الرئيسيَّة والفرعيَّة التي تربط «تعزَ» بمحيطها؛ وبعد جولتي تفاوضٍ عرضَ المبعوثُ الأممي مقترحين معدلين لم يحظيا بالقبول.

وأخيرًا، نفَّذت «صنعاء» مبادرةً من جانبٍ واحد لفتحِ طريق «الخمسين-الستين» بـ «تعز»، إلا أنَّ هذه المبادرةَ قُوبِلَت بالرفضِ من قبلِ الطرف الآخر.

ملف تبادل الأسرى

يُعدُّ ملفُ الأسرى من الملفاتِ الإنسانيةِ التي يجب التعاملُ معها بجدية، بعيدًا عن أي حساباتٍ سياسية أو محاولةِ ممارسة ضغوطٍ لتحقيقِ مكاسبَ، غير أنَّ هذا الملفَّ لا يزالُ متعثرًا، في ظلِ وعودٍ من الأممِ المتحدة بتحقيقِ تقدمٍ في هذا الجانب خلال الفترةِ المقبلة.

وفي هذا السياق، أعلن مكتبُ المبعوثِ الأممي، في بيانٍ صادرٍ عنه في 1 أغسطس 2022م، أن اللجنةَ الإشرافيةَ لتنفيذِ اتفاقِ إطلاقِ سراحِ المحتجزين وتبادلهم بين الأطراف في اليمن اختتمَت اجتماعَها السادس في العاصمة الأردنية «عمّان» بعد 6 أيام من المشاورات، لتحديدِ أسماء المحتجزين الذين سيتمُّ الإفراجُ عنهم؛ بناءً على الأعدادِ التي تمَّ الاتفاقُ عليها في مارس الماضي، بمشاركةِ مكتبِ المبعوث الخاصِّ للأمين العام إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وبحسب البيان، اتفقت الأطرافُ على تكثيفِ الجهود لتحديدِ قوائمِ المحتجزين بشكلٍ نهائي، وتوحيدها في أقربِ وقتٍ ممكن، كما تمَّ الاتفاقُ أيضًا على تسهيل زياراتِ اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مراكزِ الاحتجاز للمساعدة في التحقق من الهويات، وإنشاءِ لجنةٍ مشتركة بينهم لدعمِ عمليةِ التحقق من هويةِ أسماءِ المحتجزين المدرجةِ في القوائم، ومن المتوقعِ أن تجتمعَ الأطرافُ في الأسابيع المقبلةِ بعد إحرازِ مزيدٍ من التقدمِ حولَ القوائم.

وقال «غروندبرغ»: يحدوني الأملُ أن تحافظَ الأطرافُ على التزامها باتفاقها،

وأن لا تدَّخرَ جهدًا في تحقيق إطلاق سراحٍ ناجحٍ للمحتجزين ضمنَ إطارِ العملية التي تيسّرُها الأممُ المتحدة، وتحديدِ الأسماء كخطوةٍ أساسيةٍ صوبَ هذه الغاية.

وعبَّرَ عن الأسفِ لعدمِ اتفاقِ الأطراف على إطلاق سراحِ المحتجزين في هذا الوقت، مما سيؤدي إلى تحمُّلِ المحتجزين وعائلاتهم المزيدَ من المعاناة والانتظار وقتًا أطولَ حتى يتمَّ لمُّ شملهم؛ حاثًّا الأطرافَ على الانتهاءِ من تحديدِ قوائمهم في أقربِ وقتٍ ممكن.

وكانت المشاوراتُ، التي عقدت في مارس 2022م برعايةِ الأممِ المتحدة، قد قادت إلى تفاهمٍ للإفراج عن 2223 أسيرًا ومحتجزًا من الطرفين.

رئيس اللجنة الوطنية للأسرى «عبد القادر المرتضى» أكَّدَ أن نتائجَ الجولةِ الأخيرة من المفاوضات، التي عُقِدَت في «عمّان»، لم تكن إيجابيةً بالشكل المطلوب، وكان الأملُ كبيرًا في تنفيذِ ولو جزء من الصفقةِ التي تمَّ التوافقُ عليها في مارس؛ لكن نظرًا لتأخرِ الطرفِ الآخر في تقديمِ الأسماء حالَ دون أن يكونَ هناك أيُّ تنفيذٍ لهذه الصفقةِ أو لجزءٍ منها.

وأشارَ إلى أنَّه تمَّ التوافقُ عبرَ الأممِ المتحدة على عدةِ نقاطٍ، أهمها: تثبيتُ الأسماءِ التي تمَّ التوافقُ عليها، والتوافقُ على تشكيل لجنة من جميعِ الأطرافِ للتأكد من هويةِ الأسماء المختلف عليها، كونها العقبةَ الأكبرَ أمام تنفيذِ الاتفاق؛ لكنَّه أشارَ إلى حصولِ اللجنةِ على وعودٍ من الأمم المتحدة بأن يكونَ هناك تقدّمٌ في الأسابيعِ القادمة، وخطواتٌ أكثر إيجابية لتنفيذِ هذا الاتفاق.

مطالبات دولية

جاءَ تمديدُ الهدنةِ في اليمن نتيجةَ مساعٍ وجهودٍ حثيثة إقليمية ودولية، وتحركٍ دبلوماسي من القوى الفاعلة، وكذا دعوات المنظمات الإنسانية، من أجل تخفيفِ من الأوضاع المتفاقمة في اليمن، كما جاءت نتيجةَ عواملَ إقليمية ودولية، بالإضافة إلى تداعيات الحرب الأوكرانية على إمدادات النفط العالمي، ما شكَّلَ دافعًا قويًّا للتوصل إلى تمديد الهدنة؛ حيث طالبت 30 منظمةً إنسانيةً دولية أطرافَ الصراعِ في اليمن على الموافقة على تمديدِ الهدنة الأممية، وقالت منظمةُ «أوكسفام» و«المجلس النرويجي للاجئين» و28 منظمةً أخرى في بيان مشترك،

أصدرته قبل انتهاءِ الهدنة: «نحثُّ جميع أطراف النزاع على تمديد الهدنة لمدة أطول، 6 أشهر أو أكثر، والالتزام ببنودها، والوفاء بالتزاماتها بموجبِ القانون الدولي لحمايةِ المدنيين والوفاءِ بجميع عناصرِ الاتفاق».

البيانُ أشادَ بالخطوات المهمة التي اتخذتها جميعُ أطرافِ النزاع، للحفاظِ على الهُدنة خلالَ الأشهر الأربعة الماضية، والنتائجِ الإيجابية لها على المدنيين؛ مشيرًا إلى أن اليمنيين شهدوا أطولَ فترةِ هدوءٍ في البلاد منذُ أكثرَ من سبعِ سنوات، فمنذ أن دخلت الهدنةُ حيّزَ التنفيذ، تراجعَ سقوطُ الضحايا المدنيين بشكلٍ كبير.

المبعوثُ الأممي، أكَّدَ أن تمديدَ الهدنة وتوسيع نطاقها سيزيدان الفوائدَ التي تعود على الشعب اليمني، ويوفران منصةً لبناءِ مزيدٍ من الثقة بين الأطراف، وبدءِ نقاشات جادةٍ حول الأولويات الاقتصادية مثلَ الإيرادات والرواتب، والأولويات الأمنية بما فيها وقفُ إطلاق النار، والهدفُ في نهاية المطاف هو المضي قدمًا نحو تسويةٍ سياسيةٍ تنهي النزاعَ بشكلٍ شامل.

التحديات التي تواجه الهدنة

لا شكَّ أن عدمَ الوفاءِ بتنفيذِ بنودِ الهدنة يُهدِّدُ بفشلها، ومن ذلك عدمُ السماحِ بتسيير الرحلات الجويةِ من صنعاء إلى القاهرة وغيرها من الوجهات الدولية، والاستمرارُ في منعِ سفن الوقود من الدخول إلى ميناء الحديدة، وعدمُ تحقيقِ خطوات في الجوانب الإنسانية والاقتصادية، وتوحيدُ السياسة النقدية وغيرها من إجراءات بناء الثقة.

ومع ذلك يُعدَّ الاتفاقُ على تمديدِ الهدنة الأممية، خطوةً مهمة تهيئ الأرضيةَ المناسبة للمضي في تحقيقِ نجاحات في مسارات أخرى، إلا أن الملاحظَ أن هناك أزمةَ ثقةٍ بين الأطراف، وتبادلًا للاتهامات بخرقِ الهدنة والتحشيدِ العسكري، استعدادًا لمرحلةٍ جديدة من التصعيد العسكري.

وفي هذا الصدد، أكَّدَ «المجلسُ السياسيُّ الأعلى» في صنعاء أن تجديدَ التمديدِ للهدنة يتطلبُ رفعَ الحصار، ابتداءً بالفتح الكلي والفوري لمطارِ صنعاء الدولي، وميناء الحديدة، وصرفَ مرتبات الموظفين من إيرادات النفط والغاز، مشيرًا إلى هذه الخطوات من القضايا الرئيسية للتخفيف من معاناة الشعب اليمني.

صنعاء اعتبرت عدمَ التزامِ التحالف وما يسمى «الشرعية» بتنفيذ جميعِ بنودِ الهدنة الأممية مؤشرًا سلبيًّا لا يشجع على استمرارِ النقاش لبحثِ أي تجديد للهدنة.

فيما أكَّدَ رئيسُ وفد صنعاء المفاوض «محمد عبد السلام» أنّ الهدنةَ الأممية جاءت لأسبابٍ متعلقة بالأوضاع الإنسانية، وأن فرصَ تمديدها قد تكون الأخيرةَ في حال عدمِ التوصّلِ لآليةٍ لصرفِ المرتبات وفكِ الحصار؛ محذرًا من أنه: «إذا انتهت الهدنةُ من دون الوصول إلى اتفاقٍ واضح، فإن ذلك يعني عودةَ الحرب ربما بأكبر مما كانت عليه في السابق».

ويأتي موقفُ صنعاء من تمديد الهدنة نتيجةَ عدم استجابة التحالف في تنفيذِ البنود المتعلقة بالجوانب الإنسانية والاقتصادية والعسكرية، ومن ذلك عدمُ سماح التحالف بتسيير رحلاتٍ جوية من مطار صنعاء إلى القاهرة وفقَ ما نصت عليه بنودُ الهدنة، باستثناءِ رحلةٍ واحدة فقط.

في حين يتحفظ ما يسمى «المجلسُ الرئاسي» على تمديد الهدنة الأمميَّة، نتيجةَ تعثرِ فتح الطرق في تعز، الذي يعتبره مدخلًا أساسيًّا للتمديد والدخول في الملفات الأخرى، وكذا تحفظه على صرفِ المرتبات في المناطق الواقعة تحتَ سلطة صنعاء من إيرادات النفط والغاز.

من الواضحِ أن الهدنةَ في اليمن لا تزالُ هشةً، ولم تحقق اختراقًا ملموسًا يخفف من الأوضاعِ الإنسانية المتفاقمة، في ظل تبادل الاتهامات بعدم تنفيذ كامل بنودها، وعرقلةِ ملفات أخرى. وبالرغمِ من تصعيدِ الخطاب الإعلامي، إلا أن المواقفَ الصادرة من الأطراف لا تحمل رفضًا قاطعًا للتمديد وإنما شروطًا، وكل طرف يتمسك بسقفِ مطالبه لتحقيقِ مكاسبَ تعزز من موقفه التفاوضي.

وبالرغم من التهديدات التي تواجه الهدنة، إلا أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تلعب دورًا فاعلًا في الدفع نحو التهدئة، خاصةً في ظل التخوفات من نقص إمدادات الطاقة، وعدم قدرة المجتمع الدولي على تحمل تفجرِ الوضع في اليمن، وتهديدِ أمدادات العالم من الطاقة.

تسعى أمريكا من تمديد الهدنة إلى أن يبقى اليمنُ في حالة «اللاسلم واللاحرب» نتيجةَ عوامل متعلقة بأمن إمدادات الطاقة وارتفاع أسعارها في الولايات المتحدة،

ما يشكل تحديًا لإدارة الرئيس «جون بايدن»، خصوصًا مع اقتراب الانتخابات النصفية.

مهمة صعبة

رغم صمودِ الهدنة الإنسانيَّة ميدانيًّا، إلا أن مخرجاتها لم تلبي تطلعات اليمنيين، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وصرفِ المرتبات حيث لا يزال التحالفُ يرفض سدَّ الفجوة في مبلغ المرتبات من إيرادات النفط والغاز، فيما تشهد الأوضاعُ المعيشيَّة في المحافظات الجنوبية تفاقمًا مستمرًا، نتيجة ارتفاع أسعار السلع والصرف وتردي الخدمات، خاصة الصحة والكهرباء، بالإضافة إلى الانفلات الأمني.

يعتقد المبعوثُ الأممي والمجتمعُ الدولي أن الهدنةَ الإنسانيَّة والعسكريَّة في اليمن يمكن أن تقودَ إلى مفاوضات سياسية، إلا أن ذلك يبدو غيرَ واردٍ خلال الفترة الراهنة في ظل المعطيات والمتغيرات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وارتباط وتشابك ملف الحرب على اليمن مع ملفات إقليمية ودولية أخرى.

وبالتالي، فإن المهمةَ ستكون صعبةً أمام «غروندبيرغ»، وعليه تكثيف نشاطه خلال ما تبقى من أيام الهدنة، والاستفادة من دعمِ المجتمع الدولي لجهود التهدئة في اليمن، وانتهاج تكتيكٍ يتضمن الدخولَ في الملفات الشائكة، وإحرازِ تقدمٍ ولو طفيف في ملف دفع المرتبات وتبادل الأسرى، وفتح وجهات جديدة للرحلات الجوية من صنعاء، وكذا فتح الطرق من أجل بناء الثقة لمنع الانهيار الوشيك للهدنة الأممية.

تحركات دبلوماسية

وفي سياق التحركات الدولية والأممية لتثبيت الهدنة في اليمن، عقدت مباحثاتٌ عمانيَّةٌ أمريكية في العاصمة «مسقط»؛ حيث بحثَ المبعوثُ الأمريكي الخاص إلى اليمن «تيموثي ليندركينغ» مع وزيرِ المكتب السلطاني «سلطان بن محمد النعماني»، ووكيلِ وزارة الخارجية للشؤون الدبلوماسية «خليفة بن علي الحارثي» سبلَ تثبيت الهدنة في اليمن.

وناقش المبعوثُ الأمريكي مع النعماني المقترحاتِ الأممية لتوسيعِ بنود الهدنة وتثبيتها، والمساعي القائمة لمعالجة القضايا الإنسانية والاقتصادية الملحة في اليمن.

وتقومُ «سلطنة عُمان» بجهودٍ دبلوماسيةٍ حثيثة لتمديدِ الهدنة في اليمن، ودعمِ الجهود الأممية لإيجاد حلٍ سلمي دائم، كون السلطنة تحظى بعلاقة جيدة مع مختلف الأطراف.

مقترح الهدنة الموسعة

قدَّمَ المبعوثُ الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن «هانس غروندبرغ» الاثنين 15 أغسطس الجاري مقترحه بشأن الهدنة الموسعة في اليمن، والذي تضمن أربعةَ بنودٍ، هي:

1 - اتفاق على آلية شفافة وفعّالة لصرف منتظم لرواتب موظفي الخدمة المدنية ومعاشات المتقاعدين المدنيين.

2 - فتح طرق إضافية في تعز ومحافظات أخرى.

3 - المزيد من الوجهات من وإلى مطار صنعاء الدولي.

4 - انتظام تدفق الوقود إلى جميع موانئ الحديدة.

وأشار إلى أن من شأن الاتفاق الموسّع إتاحة المجال أمام التحرك في عملية متعددة المسارات لمعالجة القضايا الإنسانيَّة والاقتصاديَّة وخلقِ بيئةٍ مواتية للشروع في مناقشات حول وقفٍ دائمٍ لإطلاق النار في جميعِ أنحاء البلاد، والاستعدادِ لاستئناف عمليةٍ سياسيَّة يقودها اليمنيون تحت رعاية الأمم المتحدة؛ مبينًا أن كلا الطرفين قدَّمَ ملاحظاته الجوهرية على المقترح؛ وبينما تمَّ تحديدُ نطاقِ محتملٍ للاتفاق، كانت الأطرافُ بحاجة إلى مزيدٍ من الوقت لمناقشة تفاصيل اتفاق الهدنة الموسَّع.

وأوضح أنه إلى جانب تمديد الهدنة، التزمت الأطرافُ بالاستفادة من الشهرين المقبلين لمواصلةِ المفاوضات للتوصل إلى اتفاقِ هدنةٍ موسَّع بحلولِ الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، يشمل عناصرَ إضافية تحمل المزيدَ من الإمكانيات لتحسين الحياة اليومية لرجال ونساء اليمن، ويتطلب اتخاذ المزيد من الخطوات نحو إنهاء النزاع.

وقال المبعوثُ الأممي في إحاطته: «إن تمديدَ الهدنةِ الذي جرى مؤخرًا يسمح بمواصلة العمل على وجه السرعة للتوصّل إلى اتفاق هدنة موسَّع. ولذلك، فإنني أعمل على تكثيف جهودي لدعم الأطراف لحل القضايا العالقة».

ونظرًا لأوجه التعقيد التي تتسم بها القضايا المراد معالجتها والقيود الزمنية، دعا «غروندبرغ» الأطراف إلى إبداء المرونة والتعاون بشكل إيجابي عندما يطلب منهم الاجتماع تحت رعاية أممية للتوصل إلى اتفاق.

وفيما يتعلق بتفتح الطرق في تعز، ذكر المبعوث الأممي، أنه قدَّمَ للأطراف عدةَ مقترحاتٍ حول مجموعات مختلفة من الطرق وخياراتِ تسهيل فتحها. ومن المؤسف أنَّه على الرغم من هذه الجهود، لم يُحرَز أي تقدمٍ في فتح الطرق حتى الآن؛ موضحًا أن مكتبه يواصل العمل بشكل وثيق مع السلطات المصرية لتسهيل الرحلات الجوية المنتظمة من وإلى القاهرة.

لم يقدم «غروندبرغ» جديدًا في إحاطته لمجلس الأمن باستثناء إعلان مقترحه للهدنة الموسعة الذي تضمن أربعة بنود؛ لكن تبين من خلال الإحاطة أن فترة التمديد للهدنة التي تستمر حتى 2 أكتوبر المقبل لن تشهد أي خطوات لتنفيذ هذه المقترحات، وإنما استمرار المفاوضات مع الأطراف للوصول إلى اتفاق هدنة موسع بعد هذا التاريخ، ما يعني أنه يحتاج إلى تمديدٍ آخرَ لبدءِ التنفيذ، وهذا سيكون له نتائجُ سلبية، ويهددُ مسارَ الهدنة.

ثلاثة سيناريوهات محتملة

من خلال المعطيات والمؤشرات الميدانية يتضح أن هناك سيناريوهات محتملة للهدنة الأممية في اليمن، في ظل التحديات التي تواجهها والتباطؤ في تنفيذ خطوات تسهم في تخفيف المعاناة الإنسانية، وتتمثل هذه السيناريوهات في ثلاثة:

السيناريو الأول: تمديد الهدنة للمرة الثالثة مع بقاء الوضع على ما هو عليه، باستثناء إحداث اختراق طفيف قد يكون في إضافة وجهة جديدة للرحلات الجوية أو صفقة متواضعة لتبادل الأسرى، وإفساح المجال أمام المبعوث، لمناقشة الملفات الأكثر تعقيدًا والوصول إلى اتفاق فيها، استنادًا للمساعي الداعمة لتمديد الهدنة في اليمن، الذي يعيش أسوأ أزمة إنسانيَّة في العالم بالعصر الحديث،

وهذا يتوقف على جديَّة ورغبة جميع الأطراف ـ خاصة التحالف ـ في المضي بحسن نية لتحقيق السلام، والوصول إلى قناعة بعدم جدوى المراهنة على الخيار العسكري.

السيناريو الثاني: تحقيق تقدم في الملفات الإنسانية والاقتصادية، وصرف المرتبات للموظفين، وفتح الطرق وتبادل الأسرى؛ وبالتالي الحصول على موافقة لتمديد الهدنة لفترة أطول، وهذا يتوقف على ما سيحققه المبعوث الأممي من تقدم في حلحلة الملفات الشائكة. وبناء على ذلك، يمكن أن تتحول الهدنة إلى مسار ثابت للتهدئة، وهذا مرهون بمدى التزام دول التحالف وما يسمى الشرعية بتنفيذ التزاماتها، وكذا جدية الأطراف الإقليميَّة والدوليَّة المنخرطة في الصراع باليمن في تحقيق السلام، وهذا السيناريو يبدو أنه بعيدُ المنال.

السيناريو الثالث: انهيار الهدنة ورفض تمديدها، والذي سيؤدي إلى تجدد المواجهات العسكرية، وهذا الانهيار يأتي نتيجة عدة عوامل، منها: فشلُ المبعوث الأممي في تحقيق خطوات ملموسة في الجوانب الإنسانية والاقتصادية، وخاصة صرف المرتبات، وعدم تقديم الأطراف تنازلات تسهم في الدفع بجهود التهدئة، بالإضافة إلى أجندات القوى الإقليمية والدولية والتي قد تسعى لإفشال الهدنة نتيجة تغيرات في المشهد الدولي.

حسابات ومصالح

تمثل الهدنة في اليمن مصلحةً لكل الأطراف المنخرطة في الصراع، وفرصةً لتحقيق المزيد من المكاسب من خلال ممارسة الضغوط على الأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن؛ لكن تمديد الهدنة لفترة طويلة لن يصب سوى في مصلحة «السعودية والإمارات»، بعد يقينهما بصعوبة حسم المعركة عسكريًّا.

صنعاء هي الحلقة الأقوى، والخيارات مفتوحها أمامها؛ سواء بالموافقة على تمديد الهدنة من عدمه، بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب خلال الفترة الماضية من الهدنة، وإن كانت مقصورة على رحلات جويَّة محددة من وإلى مطار صنعاء وعدد محدود من السفن النفطية. وفي حال فشل المبعوث الأممي في تحقيق تقدم في الملفات الإنسانية والاقتصادية، ودفع المرتبات، وفتح مطار

صنعاء وميناء الحديدة بشكل كامل؛ فإن السعودية ومنشآتها النفطية ستكون في دائرة الاستهداف، ما سيؤدي إلى نتائج كارثية على الاقتصاد العالمي، وهو ما لا ترغب في حدوثه الأطراف الإقليمية والدولية، وفي المقدمة أمريكا.

أما مجلس «القيادة الرئاسي» فخيارته محدودة، وهو الحلقة الأضعف، وبالتالي من مصلحته الإبقاء على هدنة هشة قصيرة الأمد، لترتيب أوراقه ومعالجة أوضاعه الداخلية والتحديات التي تواجهه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وما يعانيه من تصدع، بالإضافة إلى عدم قدرته على مواجهة تداعيات فشل التهدئة، ناهيك عن الضغوط الدولية، وخاصة من أمريكا التي تُمارس عليه للقبول بالتمديد للهدنة، لمواجهة تداعيات ارتفاع أسعار النفط عالميًّا.

كان لافتًا ترحيب دول التحالف، وفي مقدمتها «السعودية والإمارات»، بتمديد الهدنة، لكنها ليست مع حل سياسي شامل، حيث يعتبر التحالفُ الهدنةَ فرصةً لإعادة ترتيب أوراقه ومحاولةً للخروج من مأزق الحرب على اليمن، وبالتالي فإن «المملكة» هي المستفيد الأكبر من تمديد الهدنة لضمان عدم استهداف منشآتها النفطية والحيوية.

من مصلحة الأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن تسجيل نجاح يحسب لها بعد فشل ثلاثة مبعوثين لها في تحقيق نجاح يسهل عمليات الإغاثة الإنسانيَّة.

بالنسبة لأمريكا، فإن الهدنةَ تصب في مصلحتها لتأمين إمدادات الطاقة من دول الخليج وخاصة السعودية، في ظل استمرار الحرب الأوكرانية، وستواصل واشنطن ممارسة الضغوط على دول التحالف وما يسمى الشرعية لتمديد الهدنة، لتجنب حدوث مفاجآت تربك إمدادات النفط.

روسيا كان موقفها واضحًا بالترحيب بموافقة الأطراف على تمديد الهدنة لشهرين إضافيين، واعتبرتها خطوة تفتح فرصة حقيقة لمزيد من الاستقرار. وقال النائب الأول لممثل روسيا الدائم في الأمم المتحدة «ديمتري بوليانسكي» في اجتماع مجلس الأمن الدولي حول الوضع في اليمن: «نأمل في أن تُسَهِّلَ الهدنةُ الانتقال إلى مفاوضات مباشرة واسعة النطاق بين الأطراف اليمنية، بما في ذلك قضايا الأمن والاقتصاد».

وأكد مواصلةَ بلاده تقديم كل مساعدة ممكنة لجهود الوساطة الدولية في

اليمن؛ حيث قال: «نحافظ على الاتصالات مع جميع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية، ونحثهم باستمرار على إظهار نهج بناء وحلول وسط»؛ مذكرًا بقرار مجلس الأمن 598 والمبادرات الأخرى الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك مفهوم الأمن الجماعي الروسي المحدث.

ختاما:

لا شكَّ أن نجاحَ الهدنةِ الأممية في اليمن مرهونٌ بعدد من العوامل؛ ابتداءً برغبة الأطراف المحلية والإقليميَّة والدوليَّة في دعم جهود المبعوث الأممي لتحقيق السلام، وممارسة الضغوط لتنفيذ بنود الهدنة، وبالتالي فإن التوصلَ إلى اتفاق مرتبطٍ بمدى جديَّة الأطراف الإقليميَّة والدوليَّة المنخرطة في الحرب على اليمن في الدفع بجهود التهدئة وتحقيق السلام، بعد عجز التحالف عن حسم المعركة عسكريًّا على مدى أكثر من سبع سنوات.

إن مخاوفَ المجتمع الدولي من تأثر إمدادات النفط الخليجي للأسواق العالمية، في حال استهداف قوات صنعاء للمنشآت النفطية في السعودية، يُعدُّ من العوامل الرئيسية في التوصل إلى تمديد الهدنة في اليمن، خاصةً بعد تأثر إمدادات الطاقة جراء الحرب الأوكرانية والخسائر التي لحقت بالاقتصاد العالمي نتيجة ذلك.

تشير المعطيات والمؤشرات الراهنة إلى أن التوصل إلى اتفاق حول الملفات التي تضمنتها بنود الهدنة الأممية يحتاج إلى مزيدٍ من الوقت، والجدية من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ممارسة الضغوط على الأطراف المعرقلة، خاصةً في ظل المزاج الدولي الذي أصبح على قناعة بضرورة إيقاف الحرب في اليمن لتجنب الصراع في المنطقة الغنية بالنفط.

بالرغم من أن استمرار الهدنة على وضعها الراهن لا يصب في مصلحة «صنعاء»، إلا أنها تمتلك العديد من الخيارات في حال عدم إحراز تقدم في الملفات الإنسانيَّة والاقتصاديَّة ودفع المرتبات، وبإمكانها قلب الطاولة على دول التحالف، وإرباك الاقتصاد العالمي الذي تعصف به تداعيات نقص إمدادات الطاقة. وفي المقابل، تبقى خيارات «الشرعيَّة» ضيقةً، باعتبار أن تمديدَ الهدنةِ

الهشة هو الخيارُ الوحيدُ المتوفرُ لديها، لعدمِ قدرتها على تحملِ تبعات انهيار الهدنة وعودةِ التصعيد.

تعتبر «السعوديَّة والإمارات» الهدنةَ فرصةً لإعادة ترتيب أوراقهما، وضمان سلامة منشآتهما النفطية من الاستهداف، في حين تسعى واشنطن إلى تجميد وضع الهدنة الهشة في اليمن دون إحراز أي تقدم، وتعتبر ذلك إنجازًا لإدارة الرئيس «جون باين»، بالإضافة إلى مخاوفها من استهداف إمدادات النفط في الخليج.

أمميًّا، تسعى «الأمم المتحدة» ومبعوثها إلى اليمن إلى تحقيق إنجازٍ في الملف اليمني بعد فشلِ ثلاثة مبعوثين؛ لكن نجاحَها في تنفيذ بنود الهدنة، يرتبطُ بطبيعة الدور الذي تقوم به في تقريب وجهات النظر، وحشد المجتمع الدولي لممارسة الضغط على الأطراف المعرقلة لتنفيذ بنود الهدنة.

ما يزال الكثيرُ يعول على الدور «العماني» في إنقاذ الهدنة من الانهيار، بالنظر إلى الجهود التي قادتها «السلطنة» خلال الفترة الماضية، والتي كان لها دورٌ مهمٌ في إبرام الهدنة وتقريب وجهات النظر، لِما تحظى به «مسقط» من علاقةٍ جيدةٍ لدى جميع الأطراف، وحرصٍ على إنجاح الجهود الأمميَّة في تمديد الهدنة وتنفيذ بنودها.

وأخيرًا، فإن التغيرات في المشهد الإقليمي والدولي، تلقي بظلالها على طبيعة تعاطي الأطراف مع الهدنة، وستحدد نتائجُ هذه المتغيرات مستقبلَ الهدنةِ في اليمن، إمَّا المضي في مسار السلام، أو العودة مجددًا إلى الحرب؛ وربما تحدثُ مفاجآتٌ تربك حساباتِ القوى الإقليميَّة والدوليَّة.

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774